20100218-0010a-EN

خيمة الاسكوا – بيروت

١٨ شباط ٢٠١٠

نحـــن: لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان،
لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية،
لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين – سوليد
المركز اللبناني لحقوق الإنسان

بداية نقف تحية إجلال لأرواح ضحايا الطائرة المنكوبة ونقف الى جانب أهاليهم وعائلاتهم لأننا نتفهم ألمهم ومعاناتهم والقلق الذي يعيشونه منذ أسابيع ومن هنا نبدأ،

إن ما شهده لبنان الرسمي والشعبي في قضية الطائرة الفاجعة من تخبط وضياع على مستوى المسؤولية ومن ألم وحزن وقلق وغضب على مستوى الأهل والأقارب ومن صدمة على المستوى الشعبي هو نتيجة واضحة وفاضحة في نفس الوقت لغياب آليات وطنية متخصصة في إدارة الأزمات الكبيرة التي قد تنشأ نتيجة للحروب أو الصراعات أو الكوارث الطبيعية.

إن ما شاهدناه من تخبط وضياع لم يضف جديدا الى ما خبرناه خلال سنوات طوال من التعاطي مع المسؤولين الذين تهربوا وما زالوا من معالجة قضية انسانية ووطنية تطال كل شرائح المجتمع اللبناني نعني بها قضية المخفيين قسرا من لبنانيين وغير لبنانيين من المقيمين على الأراضي اللبنانية سواء كانت الجريمة داخل لبنان أم خارجه.

ثلاث سنوات مرت على تاريخ تقديمنا مذكرة الى فخامة رئيس الجمهورية تطالب بإنشاء هيئة وطنية لمعالجة قضية الإخفاء القسري وحتى الآن لم تخطو السلطات المعنية خطوة عملية واحدة باتجاه تشكيل هذه الهيئة، بالرغم من أن الجهد والنضال الذين قاما بهما الأهالي ساهما بإدراج ملف المخفيين قسرا من أجل حله في البندين ١٥ و١٦ من البيان الوزاري الجديد لحكومة الرئيس سعد الحريري والذي نالت على أساسه ثقة مطلقة من المجلس النيابي مما يشير بشكل لا يقبل الجدل بموافقة كل الأطراف السياسية على مضمون البيان بما فيه قضية الإخفاء القسري.

إنطلاقا من قناعتنا أن ما جاء في البيان الوزاري لجهة إدراجه قضية المخفيين وضرورة حلها كان نجاحا للحملة التي خاضتها عائلات الضحايا وأنه من الضروري إعطاء الحكومة الجديدة فرصة للبدء بتنفيذ بيانها الوزاري، لكننا لمسنا حتى الآن تجاهلا تاما لمطالب الأهالي والأخطر من ذلك هو ما ذكرته وسائل الاعلام ولم تنفها الحكومة من محاولة تقسيم الملف الى حقبتين واحدة ما قبل العام ١٩٩٠ وواحدة بعد.

في ظل التعاطي الخاطىء وغير الشفاف مع هذا الملف جئنا اليوم لنقول للحكومة ما يلي:

- لقد أعطينا الوقت الكافي بل أكثر لنلتمس مدى الجدية في مقاربتكم لقضية المخفيين قسرا وقد تبين لنا غياب الجدية والنية السياسية لمعالجة الملف بدليل عدم تواصلكم وسماعكم لمطالب الأهالي بشكل مباشر خاصة أنكم بالمفهوم العملي تعالجون مشكلة تعنيهم ولكن لا تريدون اشراكهم في الحل ولا حتى في تحديد موعد للقاء ممثلين عنهم. الأهل لن يسكتوا وسيستمرون بالتحرك.

20/02/18-0001b-2

- إن تقسيم قضية المخفيين الى حقبتين هو أمر مرفوض جملة وتفصيلا وهو جريمة وانتهاك فاضح لحق عدد كبير من الأهالي في معرفة مصير أحبائهم ولن نقبل أبدا في معاملة الضحايا وتصنيفهم على أساس أبناء ست وأبناء جارية. الجريمة هي ذاتها في الحقبتين، وبغض النظر عن الجهة التي قامت بارتكابها، وهي جريمة مستمرة ضد الانسانية طالما بقي المصير مجهولا، فحذار من مقاربة هذه القضية بهذه المنهجية المدانة.

- في البند ١٦ وقبل التحدث عن الـ١٥، ذكرت الحكومة أنها ستنظر في إنشاء هيئة وطنية لمعالجة قضية المخفيين قسرا. لقد ذكرنا في مؤتمر سابق أن كلمة "ستنظر" تعني عدم وجود النية لإنشاء هذه الهيئة وأبدينا استغرابنا وجود حاجة "للنظر" بعد أن درسنا المذكرة مع كل من وزيري العدل والداخلية، في الحكومتين السابقة والحالية، بناء على رغبة رئيس الجمهورية. وقد تمت الموافقة على مضمونها وجرى تحويلها الى مكتب رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة. إذا كانت السلطة السياسية لا تمارس التقية وهي تعني فعلا ما تقول فما عليها سوى الاسراع في تشكيل هيئة وطنية لمعالجة قضية المخفيين قسرا.

- في البند ١٥ من البيان الوزاري الذي يتناول قضية البنانيين المخفيين قسرا في السجون السورية، لا نخفي سرا حين نقول أن المطالبة الرسمية اللبنانية بحل قضية اللبنانيين المعتقلين تعسفا في سوريا كانت وما زالت تتسم بعدم الجدية والتردد والتعاطي الخجول إزاءها خصوصا ما يتعلق بالإنكار الرسمي السوري لوجود غير المحكومين بأحكام جنائية، وبإصراره (السوري) على أن قضية المخفيين هي نتيجة للحرب الأهلية والصراع بين الميليشيات اللبنانية فقط دون سواها، ، نضف الى ذلك التلكؤ الرسمي اللبناني بمطالبة بعض الأجهزة الأمنية اللبنانية وبعض القوى السياسية الذين قاموا بتسليم مواطنين لبنانيين الى أجهزة المخابرات السورية بتقديم لوائح تحدد من تم تسليمه. هذا مع العلم أن السلطات السورية تمتلك سجلات بأسماء لبنانيين تم اعتقالهم ونقلهم الى مراكز التحقيق العسكرية التي تشرف عليها أجهزة الأمن السياسي والعسكري وليس وزارة الداخلية.

وفي الختام لا بد من التأكيد على أن لجوءنا الى القضاء بشأن طلب حماية المقابر الجماعية التي كشف التقرير الرسمي في العام ٢٠٠٠ عن وجودها لا يعني إسقاط مسؤولية السلطة السياسية عن الكشف عن كل الحقائق المتعلقة بهذا الملف الإنساني والوطني.

كما لا بد من تذكير السلطتين التنفيذية والتشريعية بضرورة الالتزام بتعهداتهم أمام المجتمع الدولي والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية كل الأشخاص من الاخفاء القسري المنصوص عليها في البند ١٦ من البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري.